

البيان الختامي للقمة

مقدمة

انعقدت بالدوحة بدولة قطر في الفترة من 5 إلى 7 مارس 2012 قمة توصيل العالم العربي، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني أمير دولة قطر وبتنظيم مشترك من الاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية.

وقد شارك في هذه القمة نحو 540 مشارك من 26 بلد، من بينهم 7 رؤساء دول أو حكومات و26 وزير و18 منظمة دولية وإقليمية، و99 شركة من شركات القطاع الخاص، وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين.

وتهدف هذه القمة التي تعد الثالثة من نوعها في سلسلة قمم التوصيل التي يقودها الاتحاد، إلى تفعيل الآليات التي من شأنها حشد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم النفاذ إليها بما يشجع الاستثمار في مشروعاتها ويوفر فرص العمل تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع.

وأشاد قادة البلدان العربية وأصحاب المصلحة بالتطور الذي وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً، والذي تحقق بفضل كل الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة معدلات النمو والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وأكدوا من جديد التزامهم بتحقيق الرؤية المتمثلة في إنشاء مجتمع معلومات عربي يشمل الجميع وزيادة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأعربوا كذلك عن التزامهم بمواصلة السعي لتحقيق الأهداف التي حددتها القمة بما يتماشى مع أهداف ومخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، واتفقوا على تكثيف الجهود خلال السنوات القادمة من أجل تحقيق الأولويات التالية:

- (1) تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
- (2) نشر الثقافة الرقمية وتطوير المحتوى الرقمي العربي؛
- (3) بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها؛
- (4) تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وضع التشريعات والأطر التنظيمية المناسبة التي تضمن الاستخدام الآمن للإنترنت؛
- (5) تهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ وتطوير وتوسيع نطاق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي؛
- (6) تشجيع الابتكار في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تفعيل الإبداع خاصة في مجالات التطبيقات والمحتوى الرقمي العربي؛
- (7) الرفع من مستوى التعاون العربي والدولي بين جميع أصحاب المصلحة لتعزيز تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (8) تبني ودعم حق الشعب الفلسطيني في الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك حقه في إنشاء شبكات الاتصالات في جميع الأراضي الفلسطينية وحقه في الحصول على الطيف الترددي وإدارته، وحث الاتحاد الدولي للاتصالات على تنفيذ القرارات والتوصيات الدولية ذات الصلة الخاصة بفلسطين الصادرة عنه.

وتجسيدا لهذه الأولويات، ستعاون جميع الأطراف المعنية من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات إقليمية ودولية من أجل تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2015:

الهدف 1: النفاذ والبنية التحتية

بناء وتحديث البنية التحتية وتحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات كهدف طويل الأجل، وتشجيع الانتشار السريع لشبكات النطاق العريض في المناطق الحضرية والريفية في جميع البلدان العربية، وزيادة توفير خدمات المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسرة في جميع أرجاء المنطقة العربية، وبناء مهارات القوى العاملة لإعدادها للمشاركة في الاقتصادات المزودة بتكنولوجيات النطاق العريض، وتشجيع زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الاحتياجات الخاصة لشرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك ذوي الإعاقات، وإنشاء نقاط ربط الإنترنت في جميع الدول العربية والربط فيما بينهما لتخفيض التكلفة الدولية للإنترنت وزيادة أمن المعلومات والاتصالات والاستغناء عن استخدام الشبكات الدولية خارج المنطقة العربية للربط بين الدول العربية والمساعدة في نشر المحتوى الرقمي العربي.

الهدف 2: المحتوى الرقمي

تركيز الجهود من أجل زيادة المحتوى الرقمي العربي على مواقع الإنترنت، من خلال تدشين برامج وطنية وإقليمية لتطوير المحتوى وتعزيز الابتكار والحضانات بما يشجع البحث العلمي في تجهيز اللغة العربية، وخفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي، وإعداد استراتيجيات لتعزيز مستويات استهلاك المستخدمين العرب للمحتوى الرقمي مما يساعد على رأب الفجوة الرقمية وفجوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي.

الهدف 3: الأمن السيبراني

تحسين التعاون الإقليمي وتدعيمه بالسياسات والاستراتيجيات والتشريعات المشتركة أو المتماثلة والالزمة لمجابهة التهديد المتنامي الذي تشكله الهجمات السيبرانية والجرائم السيبرانية بغية تنسيق السياسات والاستراتيجيات والتشريعات، إضافة إلى وضع إطار تنظيمي إقليمي لجميع الدول العربية بشأن الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية. وبذل الجهود الرامية إلى زيادة مستويات الحماية من مخاطر الاستخدام التي تنشأ عن الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والشباب بالإضافة إلى الاستخدام الآمن للإنترنت.

الهدف 4: الابتكار

إدراج الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمكون أساسي في السياسات الحكومية ووضع استراتيجية وطنية متسقة مع الأهداف الإنمائية العامة، مع وجود دعم سياسي واضح؛ وتصميم وتنسيق نهج للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الإقليمي العربي. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان العربية على التعاون بفعالية وتعزيز التكامل الإقليمي في مجال البحوث والابتكار؛ وتمكين المواطن العربي من الابتكار من خلال اعتماد نهج تعليمي جديد يتيح مجالا أوسع من المهارات اللازمة للابتكار؛ وتوفير التمويل الملائم للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأهيل منتجات القطاع إلى المنافسة في الأسواق العالمية.

المشروعات

بمناسبة عقد هذه القمة، اقترحت الأطراف المعنية عدداً من المشروعات بلغت قيمتها 46,6 مليار دولار أمريكي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف، بما فيها المشاريع الخاصة بفلسطين والبلدان العربية الأقل نمواً، ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه المشروعات على الرابط التالي:

http://www.itu.int/ITU-D/connect/arabstates/projects_home.asp

تجدر الإشارة إلى استمرار قبول المقترحات للمشروعات فيما بعد القمة.

التزامات القمة

تواصل قادة المنطقة العربية خلال القمة مع جميع الأطراف المعنية بما فيها قطاع الاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومصارف التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية وشركات القطاع الخاص الأخرى والمجتمع المدني بغية العمل سوياً لتسريع الجهود وتعبئة الموارد اللازمة لدعم هذه الأولويات والأهداف، والمساهمة في تحقيق الأهداف والغايات التي حددها القادة تمشياً مع أهداف وغايات القمة العالمية لمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكن الاستفادة من الصناديق العربية الخاصة القائمة وذلك لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يمكن الاطلاع على تفاصيل جميع الالتزامات على الرابط التالي:

<http://www.itu.int/ITU-D/connect/arabstates/commitments-ar.asp> .

آلية المتابعة

أشار القادة الحاضرون في الدوحة إلى أهمية متابعة التقدم المتحقق في سبيل تنفيذ نتائج القمة. وفي هذا الصدد، سيقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتطبيق آلية متابعة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأطراف المعنية الأخرى بهدف تحديد الثغرات وتلافي أوجه التداخل في الجهود سعياً لتحقيق نتائج قمة توصيل العالم العربي.

الملحق 1

الأهداف والغايات

الأولويات	الغايات	الأهداف
أ (الابتكار	أ.1 اعتبار الابتكار مكوناً رئيسياً في السياسات الحكومية وضمان اتساق السياسات عن طريق التعامل معها بقيادة قوية على أعلى مستوى سياسي.	أ.1.1 دمج الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره مكوناً أساسياً في السياسات الحكومية بما يتسق مع جداول أعمال التنمية الوطنية مع إبداء دعم سياسي واضح وتوفير القيادة القوية على أعلى المستويات السياسية.
	تحديد واعتماد نهج قائم على إطار استراتيجي وذي قاعدة عريضة إزاء الابتكار يراعي أفضل الممارسات الحالية ويتضمن طائفة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات التعليمية والبحثية والشركات الكبرى والمستهلكون ومستعملو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص. ودعم تنفيذ عملية صناعة قرار تستند إلى الشواهد ودعم المساءلة على مستوى السياسات، وقياس قدرات الابتكار على المستوى الوطني إضافة إلى إجراء قياس مقارنة على المستوى الإقليمي في الدول العربية.	أ.2.1.1 تقدم التزام رفيع المستوى من منظور السياسات بجدول أعمال للابتكارات يكون جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية وضمان اتساق السياسات عن طريق إنشاء إطار للحكومة يشمل جميع المناطق والقطاعات ويتضمن أدواراً للأطراف المعنية ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات التعليمية والبحثية والقطاع الخاص والمستهلكون ومستخدمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
	أ.3.1 تشجيع الابتكار في القطاع العام على جميع مستويات الحكومة من أجل تعزيز توصيل الخدمات العمومية وتحسين الكفاءة والتغطية والإنصاف، وخلق مؤثرات خارجية إيجابية في بقية جوانب الاقتصاد.	أ.3.1.1 تشجيع الابتكار في القطاع العام على جميع مستويات الحكومة من أجل تعزيز توصيل الخدمات العمومية وتحسين الكفاءة والتغطية والإنصاف، وخلق مؤثرات خارجية إيجابية في بقية جوانب الاقتصاد.
	أ.4.1 تصميم قياس موثوق لقدرات الابتكار على المستوى الوطني وإضافة إلى دعم إجراء قياس مقارنة على المستوى الإقليمي في البلدان العربية.	أ.4.1.1 تصميم قياس موثوق لقدرات الابتكار على المستوى الوطني وإضافة إلى دعم إجراء قياس مقارنة على المستوى الإقليمي في البلدان العربية.
	أ.5.1 تعزيز ثقافة الابتكار على جميع المستويات من المستهلكين إلى المؤسسات. وتوثيق وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة والتي يمكن تكرارها.	أ.5.1.1 تعزيز ثقافة الابتكار على جميع المستويات من المستهلكين إلى المؤسسات. وتوثيق وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة والتي يمكن تكرارها.
	أ.2 تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها منصات أغراض عامة للابتكار وتبادل المعرفة من أجل بناء مجتمعات المعرفة.	أ.2.1 استحداث سياسة عامة مناسبة وتهيئة بيئة تنظيمية تسمح بالتطوير المسؤول للتكنولوجيا وتقارها.
	أ.2.2 ضمان وجود بنية تحتية حديثة وموثوقة للمعرفة تدعم الابتكار، مشفوعة بأطر تنظيمية تدعم النفاذ المفتوح إلى الشبكات والمنافسة في الأسواق.	أ.2.2.1 ضمان وجود بنية تحتية حديثة وموثوقة للمعرفة تدعم الابتكار، مشفوعة بأطر تنظيمية تدعم النفاذ المفتوح إلى الشبكات والمنافسة في الأسواق.
	أ.3.2 إطلاق مبادرات للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني، حسب الاقتضاء، بالاعتماد على الشراكات، على نحو يؤدي إلى تحسين توصيل الخدمات العمومية (مثل الخدمات الحكومية والتعليم والصحة والنقل وجودة الحياة وما إلى ذلك).	أ.3.2.1 إطلاق مبادرات للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني، حسب الاقتضاء، بالاعتماد على الشراكات، على نحو يؤدي إلى تحسين توصيل الخدمات العمومية (مثل الخدمات الحكومية والتعليم والصحة والنقل وجودة الحياة وما إلى ذلك).

أ.3.1 إعداد نصح متسق مع السياسات الوطنية يشجع على بدء تشغيل وتوسيع شركات جديدة وللشباب من خلال إطلاق مبادرات ملموسة مثل توفير تمويل ومَنح بدء التشغيل، وهيكل حضانة الأعمال/الدعم وخفض التعقيدات البيروقراطية، والتخفيضات الضريبية وغيرها من الحوافز، واستعمال المرافق المشتركة، وسياسات التوظيف التي تيسر إحداث تغيير منظمات فعال. أ.3.2 تعبئة التمويل الخاص لأغراض الابتكار، عن طريق تشجيع الأسواق المالية جيدة الأداء وتسهيل الوصول إلى التمويل اللازم للشركات الجديدة، وتحديداً في المراحل الأولى من الابتكار. أ.3.3 تشجيع الشركات وإنشاء أسواق مفتوحة وقطاع أعمال تنافسي ودينامي وتبني ثقافة المحازفة الصحية والنشاط الإبداعي. أ.3.4 توفير إمكانية التنبؤ اللازمة على المدى المتوسط والطويل في البيئة العامة من أجل تشجيع الأعمال الحرة بوجه عام وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه التحديد.	أ.3 تعزيز بيئة سياسات تدعم بدء تشغيل شركات جديدة وللشباب وتوسيعها، إذ يمثل ذلك عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق الازدهار. وضع جدول أعمال للتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية العربية للنظر في الفكر الابتكاري والنهج الجديدة والخطوات الجريئة التي من شأنها زيادة الإمكانات المشتركة للشباب والأعمال الحرة والابتكار في المنطقة، بغية مواجهة المستويات العالية للبطالة في المنطقة، حيث إن معظم العاطلين عن العمل من الشباب.	
أ.4.1 إنشاء آلية تنسيق إقليمية للمتابعة تتسم بالكفاءة والفعالية من أجل دعم جدول أعمال للابتكار في جميع البلدان العربية والتبادل المستمر لأفضل الممارسات والخبرات. أ.4.2 إنشاء "مركز عربي لتنمية الابتكار والمعرفة" على المستوى الإقليمي. أ.4.3 إنشاء بوابة إقليمية على الويب وتصميم أنشطة لبناء القدرات تركز على الابتكار. أ.4.4 إقامة علاقات تعاون وشراكة بين الدول العربية وكذلك بين البلدان المتقدمة والنامية لتشجيع الابتكار والإبداع واعتماد تكنولوجيا تتسم بفعالية التكلفة.	أ.4 تصميم وتنسيق نصح للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الإقليمي العربي معزز التعاون بفعالية بين الدول العربية بما يحقق تكاملاً إقليمياً يقوم على أفضل الممارسات في استراتيجيات الابتكار.	
ب.1.1 إنشاء أطر قانونية وطنية منسقة على المستوى الإقليمي في جميع البلدان العربية، في غضون خمس سنوات. ب.2.1 وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تكون متوائمة مع مبادئ التعاون الدولي، بما في ذلك حماية البنية التحتية الحرجة للمعلومات، في غضون خمس سنوات.	ب.1 عقد اتفاقيات تشمل جميع الدول العربية حول الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية، لتنسيق السياسات والاستراتيجيات والتشريعات.	ب) الأمن السيبراني

ب.2. إنشاء فرق استجابة لحوادث الأمن الحاسوبية/فريق استجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CSIRT/CERT)، في البلدان العربية التي ليس لديها مثل هذه الفرق في غضون 3 سنوات ب.2.2. وضع استراتيجية إقليمية لتيسير تنسيق أعمال فرق CSIRT/CERT، باستخدام الآلية الحالية (فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية في مجلس التعاون الخليجي وكذلك الفريق التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	ب.2. تحسين وتدعيم التعاون الإقليمي من أجل التصدي بفعالية للتهديد المتنامي الذي تشكله الهجمات السيبرانية والجريمة السيبرانية	
ب.3. وضع منهج دراسي متعلق بالأمن السيبراني يهدف إلى بناء القدرات وزيادة الوعي في الدوائر المختلفة (مثل الحكومات والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص والمدارس) في غضون سنتين ب.3.2. تعزيز الاستعمال الآمن للإنترنت باستخدام هذا المنهج باعتباره آلية تمكين، وربط أنشطة التعليم ببرامج عمل فرق CSIRT/CERT	ب.3. الإقرار بأهمية حماية المستعملين من المخاطر التي تنشأ عن الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والشباب	
• زيادة مستويات الانتشار لخطوط الهاتف الثابت (لكل 100 نسمة) عن المستوى الحالي البالغ 9,7% (2011) إلى 9,74% في 2016 • زيادة مستويات الانتشار لاشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل (لكل 100 نسمة) من المستوى الحالي البالغ 96,7% (2011) إلى 116,14% في 2016 • زيادة مستويات الانتشار لمجموع اشتراكات النطاق العريض (لكل 100 نسمة): أ) زيادة اشتراكات النطاق العريض الثابت (السلكي) من المستوى الحالي البالغ 2,2% (2011) إلى 2,96% في 2016 ب) زيادة اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشط من 13,3% إلى 21% • زيادة عدد مستعملي الإنترنت (لكل 100 نسمة) من المستوى الحالي البالغ 29,1% (2011) إلى 50% في البلدان النامية و15% في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2016 • زيادة عرض نطاق الإنترنت الدولي (bit/s/users) من 11,310 في 2010 إلى 145,220 bit/s/users • تطبيق سياسات التزام الخدمة الشاملة في الدول العربية صعوداً من 7 بلدان في عام 2011 إلى جميع البلدان العربية في عام 2015 • خفض سعر النطاق العريض: سعر	ج.1. النشر السريع لشبكات النطاق العريض في جميع البلدان العربية ج.2. بناء مهارات القوى العاملة لإعداد اقتصادات مزودة بالنطاق العريض ج.3. تشجيع زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقات والنساء ج.4. الانتقال إلى الإذاعة الرقمية من أجل تشغيل خدمات الإذاعة التلفزيونية والوسائط الإعلامية التفاعلية وتطبيقاتها ج.5. زيادة ميسورية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء المنطقة العربية ج.6. استكمال البنية التحتية وتحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات كغاية طويلة الأجل	ج) النفاذ والبنية التحتية

تعريفات النطاق العريض الثابت كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي الشهري لكل فرد من 52,6% في عام 2011 إلى 5% بحلول 2015 • زيادة توصيلية الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت في المنزل من 26,1% في عام 2011 إلى 40% في عام 2015		
د.1.1 من المستويات الحالية البالغة (0,2%-1,5%) إلى (1%-3%) بحلول عام 2015 وإلى (4%-5%) بحلول عام 2020.	د.1 زيادة النسبة المئوية للمحتوى الرقمي العربي على مواقع الإنترنت.	(د) المحتوى الرقمي
د.1.2 الانتقال من حوالي 2 غيغابايت شهرياً إلى 10 غيغابايت شهرياً بحلول عام 2015 وإلى 50 غيغابايت شهرياً بحلول عام 2020.	د.2 زيادة مستويات استهلاك المستعملين العرب للمحتوى الرقمي.	
د.1.3 الانتقال من 60 دولاراً أمريكياً (بتكافؤ القوى الشرائية) للتوصيل من أجل 1 غيغابايت شهرياً إلى 10 دولارات أمريكية شهرياً بحلول 2015 وإلى حوالي دولارين أمريكيين بحلول 2020.	د.3 خفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي.	